كل مجاز يجوز نفيه :-

قال الشيخ : « وأوضح دليل على منعه في القرآن اجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه ، ويكون نافيه صادقًا في نفس الأمر [١٣] . ويرتب على هذه المقولة مقولة أخرى فيقول :

« فيلزم من القول بأن في القرآن مجازًا أن في القرآن ما يجوز نفيه ولا شك أنه لا يجوز نفي شئ من القرآن » [١٤] .

ويستطرد فيضع شكلا منطقيًا على طريقة المناطقة في الاستدلال فيقول : «وطريق مناظرة القائل بالمجاز في القرآن هي أن يقال » :

« لا شئ من القرآن يجوز نفيه ، وكل مجاز يجوز نفيه . ينتج : لا شئ من القرآن بمجاز »[١٥] .

ويجزم - رحمه الله - بأن مقدمتي هذا الاستدلال صحيحتان ليثبت أن النتيجة صحيحة .

نقد هذا الكلام :-

وقع الشيخ هنا في عدة مبالغات أدت إلى فساد ما جزم به من احكام وتقديرات :

أولا : أنه ادعى اجماع القائلين بالمجاز على جواز نفيه . وحكاية الاجماع - هنا - مغلوطة . فالذين قالوا هذا هم الأصوليون في سردهم لأمارات المجاز - والأصوليون لا يؤخذ عنهم درس المجاز ، لأن لهذا الفن رجالا وفرسانًا آخرين هم علماء البلاغة والبيان . أما الأصوليون فمع ما لهم من دقة وطرافة في مباحث المجاز فإن لهم - كذلك - تصورات لا يجاريهم عليها أحد من أرباب الصناعة وحذاقها . وقد ناقشنا كثيرًا من تصوراتهم غير المسلمة في المبحث الخاص بهم في كتابنا «المجاز».

ومما لا نسأم تكراره أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ،

---

(١٣) نفس المصدر : ٨ .

(١٤) نفس المصدر : ٨ .

(١٥) نفس المصدر : ٩ .